الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
11 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56365 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٨: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Introduction) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 1-3)، A/62/6 (Sect. 4) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 5-7)، A/62/6 (Sect. 8) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 9-11)، A/62/6 (Sect. 12) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 13-18)، A/62/6 (Sect. 19) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 20-22)، A/62/6 (Sect. 23) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 24) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 25-28)، A/62/6 (Sect. 28A) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 28B) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 28C) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 28D)، A/62/6 (Sect. 28E) وCorr.1 و Corr.2، A/62/6 (Sect. 28F)، A/62/6 (Sect. 28G)، A/62/6 (Sect. 29) و Corr.1، A/62/6 (Sect. 30-35)، A/62/6 (Income Sect. 1-3)، A/62/7 و Corr.1، A/62/16 (Chap. III B)، A/62/80 و Corr.1-3، A/62/91، A/62/229، A/62/349).

١ - **الأمين العام:** عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتقارير المتعلقة بها قائلا إنه يتوقع أن تكون السنة القادمة من أصعب السنوات في تاريخ المنظمة. لكنه واثق من أن الأمم المتحدة قادرة على جعلها من أنجح السنوات. وأضاف قائلا إن العمل بدأ بخطى حثيثة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة البالغة ٤,٢ مليار دولار، وهو ما كان متماشيا إلى حد كبير مع ما أقرته الجمعية العامة. ويمثل ذلك نموا حقيقا قدره ٢٣ مليون دولار مقارنة بفترة السنتين الماضية، أو ٠,٥ بالمائة. وهذا ليس بالكثير مقارنة بما هو مطلوب من المنظمة. وما على الدول الأعضاء إلا أن تفكر بما ستحمله السنة القادمة، مشيرا إلى أن محادثات السلام المتعلقة بدارفور ستُفتتح نهاية الأسبوع التالي في ليبيا مؤذنة بعملية انتشار ضخمة أخرى لحفظ السلام. وتواجه المنظمة تحديات دبلوماسية وأمنية صعبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولبنان، وميانمار، والصومال، على سبيل المثال لا الحصر. يُضاف إلى ذلك تحديات على المدى الطويل، كالحد من وطأة الفقر في العالم، لا سيما في أفريقيا، والأزمات الإنسانية المتواصلة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمعركة الجارية للتصدي لتغير المناخ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢ - وتابع حديثه قائلا إن العالم يحتاج اليوم إلى أمم متحدة أكثر قوة مما كانت عليه في أي وقت مضى. لكن موارد المنظمة لم تواجه ضغوطا أشد مما تواجهه الآن. وباعتباره كبير الموظفين الإداريين، فإنه يلتزم ببذل ما في وسعه لتعزيز المنظمة كي تتمكن من القيام بالعمل المنتظر منها. وسيستدعي ذلك إدارة مالية متأنية، وموازنة بين أولويات متنوعة وفي غالب الأحيان متضاربة، وإجراء تغييرات داخلية لزيادة سرعة الأمم المتحدة ومرونتها وكفاءتها في تحقيق نتائج أفضل ضمن حدود الأصول المتاحة لها.

٣ - وأضاف قائلا إن على المنظمة، لتنجز كل ذلك، أن تأخذ في الاعتبار المبدأ الأساسي المتمثل في وجود رابطة لا يمكن فصمها بين السلام وحقوق الإنسان والتنمية، وهي الأسس الثلاثة التي يقوم عليها عمل المنظمة. فلا يمكن وجود أحدها دون الآخرين، فهي عناصر متلاحمة وجزء من كيان عضوي. وإذا ما غابت هذه الحقيقة عن نظر المنظمة، فلا أمل لها في تحقيق أهدافها.

٤ - واستطرد قائلا إن عام ٢٠٠٧ أتاح فرصا هائلة لبناء منظمة أقوى لعالم أفضل، وإن في يد اللجنة الخامسة مفتاح

تحول المنظمة. والجميع يدرك أهمية وجود أمانة عامة قوية وقادرة؛ فهي بحاجة إلى أن تكون واقعية وخاضعة للمساءلة وأن تركز على تحقيق النتائج، وأن تكون في الوقت نفسه، مثالا للاعتزار والامتياز في خدمة المصلحة العالمية العامة. وسعيا لتحقيق هذه الرؤية، لا بد للمنظمة من أن تسعى إلى تحديث نفسها وأن تفكر بعقلية جديدة في عملها وفي كيفية القيام به.

٥ - وتابع حديثه قائلا إن المنظمة بدأت بالفعل عملها الصعب في مجالي التعزيز والإصلاح المؤسسيين، وأعادت تنظيم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها في جميع أنحاء العالم. وقد حان الوقت الآن للالتفات إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مع التركيز بصورة خاصة على أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وإعادة النظر في النهج الذي تتبعه في ميدان الدبلوماسية الوقائية. وينبغي للمنظمة أن تستغل إلى أقصى حد إمكاناتها في مجال المساعي الحميدة والوساطة الدولية، بما يتماشى والنطاق الأوسع لروح ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - ومضى قائلا إن اللجنة على علم بأن التعامل مع الوضع غداة انتهاء الحروب مكلف للغاية. وأن عدم قدرة المجتمع الدولي على التحرك في وقت مبكر غالبا ما يؤدي إلى خسائر كبيرة وغير ضرورية في الأرواح. ويلحق الدمار بالاقتصادات وتتحطم آمال التنمية دون سبب وجيه. وبالتالي فإن تعزيز قدرة المنظمة على التدخل وحل النزاعات في أبكر وقت ممكن يعتبر من أذكى الاستثمارات التي يمكن للمنظمة القيام بها.

٧ - وتابع الأمين العام داعيا الدول الأعضاء إلى تأييد خطته الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية بأن تأذن بتخصيص مبلغ ١٨ مليون دولار لذلك الغرض. وأعرب عن سعادته بإبلاغ اللجنة أن الميزانية المقترحة تتضمن تمويلا ثابتا لمكتب دعم بناء السلام الذي أُنشئ مؤخرا، عملا بتكليف من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٨ - واستطرد حديثه مشيرا إلى أن الرابطة بين الأمن والتنمية واضحة، وأن السلام ثمرة هذا الاتحاد. أما مسائل التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فلا يمكن أن تكون مجرد خواطر جيوبوليتيكية لاحقة.

٩ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء على علم بأن المنظمة بلغت منتصف المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فالملايين من البشر يتطلعون إلى الأمم المتحدة لتحقيق مستقبل أفضل وأصح وأكرم. والواقع أن حجم برنامج المنظمة هائل بكل المقاييس. وقد تم تحقيق تقدم عظيم خلال العقد الماضي في مجال التحول بالأمم المتحدة من جدول أعمال يتسم بالتركيز الشديد على الأمن إلى جدول أعمال ذي طابع إنمائي أوسع نطاقا. وعلى الرغم من أن المساهمات السنوية في مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، التي تأتي في معظمها من خارج الميزانية، تزيد حاليا عن ١٥ مليار دولار، فإن من الواضح أن الطريق أمام المنظمة ما زال طويلا.

١٠ - وأشار إلى أنه يتوقع أن يساعد الفريق التوجيهي لأفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في وضع جدول الأعمال. كما أشار إلى التعهدات الدولية العديدة التي أعلن عنها في أمكنة مثل غلين إيغلز وهيليغندام، لكن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة تقديم الوعود فحسب وتوفير الأموال لمن هم في أمسّ الحاجة إليها.

١١ - وأضاف قائلا إن ذلك لا يعني أن على الأمم المتحدة أن تقوم بما يمكن البلدان النامية القيام به أو ينبغي لها القيام به بأنفسها، ولكن ينبغي تكييف طرائق تقديم توفير المعونة والمساعدة الإنمائية بما يتماشى والواقع الجديد. فعلى سبيل المثال، برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب قوة جديدة في

عالم الاقتصاد الدولي. فالدول النامية تمثل في الوقت الحالي قرابة ٤٠ في المائة من الصادرات العالمية، ويجرى ما يقارب ٥٠ في المائة من هذه المعاملات التجارية فيما بينها. بل إن بعض بلدان الجنوب برزت بوصفها بلدانا مانحة جديدة.

١٢ - واستطرد قائلا إن ذلك يعد إنجازا واعدا إلى حد بعيد، ومن ثم فإنه سيسعى إلى توطيد ما تقوم به المنظمة من عمل على صعيد مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمشاركة كاملة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية. والمنظمة في حاجة إلى الارتقاء بقدراتها في ميدان البحث والرصد، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعالجة مشاكل ''شريحة المليار الأدنى'' في العالم، أي من فاتهم قطار النمو الاقتصادي العالمي. ولا بد للمنظمة من أن تكرس اهتماما خاصا لحاجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة. واقترح الأمين العام إعادة تنظيم الأمانة العامة بحيث تخدم مصالح هذه البلدان على نحو أفضل. وأشار إلى أن على المنظمة أن تساعد هذه البلدان على التطور كي تتمكن بدورها من التمتع بقدر أكبر من السلام والازدهار، وهو حق من حقوق الإنسان لهذه البلدان.

١٣ - وتابع حديثه مشيرا إلى أن عام ٢٠٠٨ سيشهد الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولاحظ بسرور أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس قرار الدول الأعضاء بمضاعفة الموارد لمخصصة لحقوق الإنسان. لكن الوقت قد حان للتفكير بمزيد من التعمق في التعاريف التقليدية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مسؤولية الحماية والمجاهرة بالرأي. وأضاف قائلا إن التنمية حق من حقوق الإنسان، وجزء لا يتجزأ من الولاية الأخلاقية الموكلة إلى المنظمة.

١٤ - وأشار إلى أن المنظمة ركزت على دعاماتها الثلاث، وهي التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. لكن هذه الدعامات لا يمكن أن تكون راسخة إلا بقدر رسوخ الأساس الذي بُنيت عليه، فعلى الدول الأعضاء أن تضمن متانة هذا الأساس وأن تحافظ على سلامته. والمقصود به هنا طبعا هو مسألتا الإدارة والإصلاح.

١٥ - وتابع حديثه قائلا إن الإصلاح عملية مستمرة، وليس مشروعا مفردا، وهو يحتاج إلى دعم متواصل من الدول الأعضاء وثقة متبادلة فيما بينها. وأشار إلى أنه، وفقا لما اقترحه العديد من السفراء، سيواصل التحاور مع الأعضاء عموما بشأن إصلاح إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الإدارات.

١٦ - وأقر أيضا بأن على الأمانة العامة مواصلة تبسيط عملها وترشيده بما يتيح تفادي الازدواجية والاقتصاد في التكاليف. وأضاف قائلا إن المنظمة في حاجة لأن تصبح أكثر سرعة ومرونة وحداثة، وأن عليها الاهتمام بالنتائج أكثر من اهتمامها بالعملية. وهو ما يستدعي تبسيط القواعد وأنماط العمل، بما يتماشى وأفضل الممارسات المتبعة في القطاعين العام والخاص.

١٧ - ولتحقيق هذه الغاية، أشار إلى أنه أنشأ فرقة عمل جديدة معنية بإدارة التغيير ستركز في عملها على الموارد البشرية والميزانية والشؤون المالية والمشتريات. والهدف من ذلك هو توحيد القواعد في كل من هذه المجالات وفقا لمعايير واضحة، وهي البساطة والترشيد والشفافية والمساءلة. وفي الحالات التي يستدعي فيها تحقيق تحسينات حقيقية إجراء الجمعية العامة تغييرات تشريعية، ستقوم الأمانة العامة حينئذ بإعداد ما يلزم من توصيات بهذا الشأن.

١٨ - واستطرد قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة تنص أيضا على تشديد الرقابة الداخلية. واللجنة الخامسة تنظر

بالفعل في مقترحات تدعو إلى إجراء تنقيح شامل لنظام الأمم المتحدة للعدالة الإدارية. ولا بد أيضا من تمديد فترة العمل الحيوي الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالمشتريات لمدة سنة أخرى، حتى لو كانت المنظمة تسعى إلى تكوين قدرات مستقلة للمراجعة والتحقيق تتسم بطابع أكثر استدامة. وأشار إلى أن الممارسات المحاسبية الجديدة المنشأة في إطار بروتوكولات المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام ستعتمد عما قريب.

١٩ - ومضى قائلا إن على الأمم المتحدة، لكي تتمكّن من الارتقاء بتجاوبها وسرعتها في تلبية المطالب المتغيرة للبيئة العالمية الحالية، أن تحسّن إدارة مواردها البشرية التي تكتسي أهمية حيوية قصوى بين أصول المنظمة. وتابع حديثه قائلا إن هناك حاجة إلى تغيير المناخ الداخلي في الأمم المتحدة. فلا بد لها من بناء قوة عاملة أكثر مهارة وقدرة على التنقل. فالمنظمة لا تزال في أحيان كثيرة سجينة لقواعد وأنظمة متجذرة في ماض ولى، لا سيما تلك التي تحكم العقود وشروط الخدمة، والتي تصعب إدارتها و لم تعد تلبي حاجات المنظمة. فمن شأن تبسيط هذه الترتيبات أن يعزز الكفاءة والمرونة والعدالة في مكان العمل.

٢٠ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة توشك على البدء بتنفيذ ما قد يكون أكثر الجوانب وضوحا من عملية تجديد شبابها، ألا وهو التجديد المادي لمقر الأمم المتحدة. ففي إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، سيصبح مقر الأمم المتحدة نموذجا لحماية البيئة - مراعاة التعادل من حيث الأثر الكربوني والكفاءة في استخدام الطاقة. وقد اكتملت المخططات وتقرر أن يبدأ العمل في خريف ٢٠٠٨. وبذلك سيكون المقر المثال المناسب لكل ما يمكن تحقيقه معا.

٢١ - وتابع حديثه قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة استأثرت بقدر كبير من العمل. فقد انصب جل اهتمامه خلال الأشهر العشرة الماضية على الولايات التي كُلفت بها المنظمة، وقام باستكمال البرامج حيثما دعت الضرورة لذلك. والاقتراحات المعروضة على اللجنة تعكس انضباطا صارما في الميزانية، إذ تسعى إلى موازنة النمو في بعض الحالات مع إعادة توزيع المخصصات في مجالات أخرى.

٢٢ - وأشار الأمين العام إلى أنه سيقدم، كلاً على حدة، عددا من المبادرات التي تكتسي أهمية في نظر الدول الأعضاء. وتتضمن بعض هذه المبادرات إضافات إلى الميزانية، بما في ذلك الخطط التي أشار إليها مسبقا لإصلاح نظام العدالة الداخلية وجعله أكثر استجابة ومهنية، فضلا عن اقتراح مفصل لنظام عالمي متكامل لإدارة الموارد البشرية (تخطيط الموارد في المؤسسة) وعدد من الإصلاحات المتعلقة بالموارد البشرية. كما سيقدم، قبل نهاية العام، مجموعة من التقارير بشأن وضع أطر للمساءلة وإدارة المخاطر في المؤسسة، والإدارة القائمة على النتائج.

٢٣ - وتابع حديثه قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة ليست وثيقة مالية فحسب، بل هي أيضا اتفاق تفاهم بين الأمين العام والدول الأعضاء، وهي تعرض بصورة ملموسة كيف يمكن إنجاز أهداف الأمم المتحدة، وكيف ينوي الأمين العام استخدام السلطة الممنوحة له من الدول الأعضاء. واختتم بالقول إنه يتطلع قدما إلى تحقيق شراكة كاملة والعمل بروح الفريق الواحد مع الدول الأعضاء، كما يتطلع إلى الحصول على توجيهاتها ومشورتها. لقد حان الوقت للبدء بالعمل.

٢٤ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقارير ذات الصلة (A/62/7 و Corr.1 و A/62/349) وقال إن مقترحات الأمين العام للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تعكس نموا حقيقيا يساوي ٠,٥ في المائة. غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن وظائف جديدة

مقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سيكون لها أثر مرجأ يقدر بما يزيد عن ٣٤ مليون دولار في فترات السنتين اللاحقة. وتوصي بأن تشمل مقترحات الميزانية المقبلة تلك المعلومات، من أجل تحقيق المزيد من الشفافية.

٢٥ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تشمل رصد اعتمادات لعدد من بنود الإنفاق المهمة، من قبيل إنشاء نظام جديد لإقامة العدل وتدابير الاستعداد لمكافحة وباء إنفلونزا. واللجنة تنتظر المزيد من المقترحات المتعلقة باستمرار الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى، ونظام جديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، وقرارات متخذة من مجلس حقوق الإنسان. وهي تفهم أن من المحتمل أن تقدم أيضا مقترحات أخرى.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه وإن لم يتسن دائما إدراج مبادرات جديدة في دورة السنتين للميزانية العادية، فإن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تقدم أكمل صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة لفترة السنتين التالية. والنهج التجزيئي الواضح في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يقوض نظام الميزنة وانضباط الميزانية. وتود اللجنة الاستشارية الإشارة إلى أحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ وإلى أن الجمعية قررت في قرارها ٢٥٤/٦١ أن مستوى الصندوق الاحتياطي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الذي ينبغي أن تدرج فيه احتياجات أخرى، سيبلغ ٥٠٠ ٤٦٠ ٣١ دولار.

٢٧ - وأفاد أن اللجنة الاستشارية لاحظت ميولا متسقا إلى تصنف الوظائف إلى أعلى بدلا من تصنيفها إلى أسفل وهي ليست مقتنعة بأن جهودا كافية تبذل لتلبية الاحتياجات الجديدة والناشئة من خلال إعادة توزيع الوظائف بدلا من إنشاء وظائف جديدة. وهي لا تزال ترى أن من اللازم أن تبذل جهود متسقة لإقامة تعاون وتنسيق وثيقين في الأمم المتحدة ككل بغية تحقيق التآزر وتعزيز التكامل وإزالة ما يمكن تجنبه من الزوائد.

٢٨ - واسترسل قائلا إن ما يزيد عن ٧٠ في المائة من مجموع نفقات الميزانية العادية في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كان متصلا بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين، مما يبرز أهمية مسائل إدارة الموارد البشرية، وهو موضوع ستقدم اللجنة الاستشارية بشأنه تقريرا منفصلا خلال الدورة الحالية وسيكون مركز الاهتمام في عام ٢٠٠٨. وستقدم اللجنة الاستشارية أيضا تقارير منفصلة خلال الدورة الحالية عن إقامة العدل، وكذلك عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عند تلقي الوثائق ذات الصلة.

٢٩ - وأشار إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية يتضمن عددا من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بأوجه الإنفاق لغير الوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة. كما يتضمن في المرفق الخامس تفاصيل النفقات حسب الأبواب، أي الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وللفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ وتقديرات الموازنة لعام ٢٠٠٧ وللفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوضح أن اللجنة الاستشارية طلبت أيضا أن يقدم بيان مستكمل منفصل إلى اللجنة الخامسة في إطار نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة يعكس أي آراء جديدة في سياق تقرير الأداء الثاني الذي ستقدمه.

٣٠ - وأكد أن اللجنة الاستشارية تعترف بأهمية الموارد الخارجة عن الميزانية في تمويل أنشطة الأمم المتحدة وأنها قد أدرجت معلومات ذات صلة بهذا الأمر في تقريرها. وهي تشدد أيضا على الحاجة إلى مواصلة تحسين المعلومات المتاحة للدول الأعضاء عند استعراضها للميزانيات البرنامجية المقترحة.

٣١ - ولمساعدة الدول الأعضاء في استعراض مقترحات الأمين العام، أشار إلى أن اللجنة الاستشارية قدمت عددا من التوصيات المتعلقة بإجراء تحسينات في شكل المعلومات وعرضها في مقترحات الميزانية المقبلة. وهي في ذلك السياق، تكرر التأكيد على قلقها إزاء استمرار التأخير المزمن في تقديم الوثائق من جانب الإدارات التي تعدها وما لذلك من أثر سلبي على عمل الجمعية العامة واللجنة الاستشارية نفسها.

٣٢ - ومضى قائلا إن توصيات اللجنة الاستشارية المفصلة على النحو الموجز في تقريرها تستتبع تخفيضات في الميزانية البرنامجية المقترحة يبلغ مجموعها ٦٠٠ ٥٥١ ١١ دولار.

٣٣ - وفي معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة عن استعراض تجربة استخدام الصندوق الاحتياطي (A/62/349)، أشار إلى أن زيادة مبالغ الصندوق لاستيعاب كل طلبات الموارد الإضافية المحتملة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لن تسهم في تحقيق الانضباط في الميزانية، على النحو المتوخى في أحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ ذوي الصلة. وقال إن الجمعية وضعت إجراءات لتحديد مستوى الصندوق الاحتياطي في هذين القرارين، اللذين أنشآ النظام الحالي لتخطيط المنظمة وبرمجتها وإدارتها الميزانية. وقد صممت تلك الترتيبات لاختبار الزمن وليس ثمة ما يدل على حاجتها إلى التنقيح.

٣٤ - **السيد أميل** (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الجمعية العامة تؤدي دورا مركزيا في تحليل وإقرار الوظائف والموارد المالية، وسياسات الموارد البشرية وتوزيع الموارد وإعادة توزيعها على كل أبواب الميزانية البرنامجية بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع البرامج والأنشطة والسياسات الصادر بها تكليف.

٣٥ - وأضاف قائلا إن وثيقة الميزانية ينبغي أن تقدم صورة شاملة لكل الأنشطة الصادر بها تكليف إلى جانب كل الموارد، بما فيها مجموع الاحتياجات المتعلقة بالوظائف وبغير الوظائف التي تستوجب موافقة الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون الموارد المطلوبة في الميزانية البرنامجية مطابقة للولايات التشريعية المحددة من الهيئات الرئيسة والفرعية. فالنهج التجزيئي يقوض عملية الميزانية والانضباط في الميزانية ويعرقل تحديد الدول الأعضاء للاحتياجات من الموارد للأنشطة ذات الأولوية.

٣٦ - واستطرد قائلا إن وثيقة الميزانية العادية ليست مجرد أداة مالية ومحاسبية لضمان الموارد الأساسية للمنظمة، بل هي بيان رسمي ينبغي أن يلتزم بالولايات التشريعية وبأحكام الميثاق وأن يعكس الرؤية الاستراتيجية للأمين العام لإنجاز الولايات التي تحددها الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة توافق على الحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات في عرض الميزانية، خاصة فيما يتعلق بالتكلفة الكاملة لمقترحات الميزانية لكل باب. وينبغي أيضا مواصلة الجهود المبذولة لتحديد الأهداف المحددة والإنجازات المتوقعة لكل برنامج.

٣٧ - وأردف قائلا إن المجموعة لا يزال ينتابها القلق إزاء تنفيذ نمو فعلي اسمي صفري في مستوى موارد الميزانية، دون أي قرار رسمي من الجمعية العامة. وتمثل تلك الممارسة، التي لم يبد رغبة فيها سوى عدد قليل من الدول الأعضاء، تقييدا صارما لقدرة المنظمة على تنفيذ كل البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف. ويساور المجموعة القلق من أن الزيادة الفعلية البالغة ٠,٥ في المائة في مستوى الميزانية بالنسبة إلى فترة السنتين السابقة ستؤثر سلبا في تنفيذ كل الولايات التشريعية التي أقرتها الدول الأعضاء، خاصة الولايات الإنمائية. وبما أن اللجنة الاستشارية سبق أن أوصت بتخفيض قدره ١١ مليون دولار تقريبا، فمن غير المستصوب إجراء تخفيضات إضافية. وقد تقدم المجموعة أيضا مقترحات من أجل تخصيص موارد إضافية للبرامج ذات الأهمية الحاسمة من وجهة نظرها.

٣٨ - واسترسل قائلا إن الميزانية ينبغي أن تعكس بشكل دقيق الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في مجالات التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وبينما يقترح برنامج الميزانية زيادة كبيرة في موارد بعض الأبواب، فإنه لا يقترح سوى زيادة اسمية تساوي ٠,٥ في المائة للميزانية الإنمائية. وينطوي اقتراح تخصيص موارد إضافية لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام لمنع الصراعات على استراتيجية تركز على معالجة الأعراض لا غير. وإن لم تمنح الإدارات ذات الصلة الموارد اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات، من قبيل الفقر وتخلف النمو، فإن الهدف الأوسع المتمثل في السلام والأمن قد يكون معرضا للخطر.

٣٩ - وقال إن مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ أكد من جديد على الدور المركزي للمنظمة في تعزيز التنمية، ولكن الأمم المتحدة لم تف بالتزاماتها. وتشعر المجموعة بخيبة أمل كبيرة لعدم وجود أي زيادة ذات أهمية في الميزانية الإنمائية، خاصة في ضوء الأحداث المتصلة بالتنمية المقررة لعام ٢٠٠٨. ويساورها القلق أيضا إزاء الجهود المبذولة لدمج الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يخفض من عنصرها الإنمائي.

٤٠ - وتعد زيادة قدرة المنظمة على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي تنفيذا كاملا من الأولويات الرئيسية لمجموعة الـ ٧٧ والصين، التي يدعو إعلانها الوزاري الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى وضع حد للتمييز المنهجي الذي تمارسه المنظمة ضد التنمية. وتطلب المجموعة إلى الأمين العام تعزيز الآلية الإنمائية والاقتصادية للمنظمة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، وتقديم مقترحات لتخصيص موارد كافية لتعزيز البرامج المتصلة بالتنمية في الميزانية الحالية. وينبغي أيضا أن تبذل جهود لتعزيز العمل التحليلي للمنظمة في المجالات التي انخفضت فيها قدراتها.

٤١ - وأضاف قائلا إن المجموعة ستنظر بإمعان في المقترحات المتعلقة بتخصيص موارد إضافية لإدارة الشؤون السياسية، ونظام العدل الداخلي، ووضع نظام لتخطيط الموارد المؤسسية، وبتنفيذ مقررات مجلس حقوق الإنسان؛ ولديها أسئلة جدية بشأن إدارة البعثات السياسية الخاصة وميزنتها، وهي تحث المنظمة على وضع سياسات محددة جيدا من أجل تحقيق إدارة تتميز بالكفاءة والمساءلة وتدقيق ملائم لميزانياتها وأدائها.

٤٢ - وقال إن المجموعة تحيط علما بالجهود المبذولة لتحسين الأداء والنواتج، خاصة مبادرة الإدارة العامة المتكاملة من جانب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وينبغي للإدارة أن تؤمّن ترجمة شفوية وتحريرية ذات نوعية جيدة، وتقدم الخدمات إلى كل الاجتماعات، بما فيها اجتماعات المجموعات السياسية الكبيرة من قبيل مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز والمجموعات الإقليمية في كل مراكز العمل، وأن تقدم كل الوثائق في حينها باللغات الرسمية الست وطباعة ونشرا ذوي جودة عالية.

٤٣ - ولاحظ أن لإدارة الإعلام وظيفة مهمة تتجاوز الحد من الأضرار الناجمة عن الفضائح وأن عليها أن تحسن أداءها في الترويج لإنجازات المنظمة في كل المجالات. وينبغي لها تنشيط دورها في تعزيز صورة هذه المنظمة المفعمة بالحياة وهذا المنتدى المحوري من أجل التوصل إلى حلول متعددة الأطراف فعالة لتحديات عالمية متعددة.

٤٤ - واستطرد قائلا إن المجموعة تلاحظ أن معظم الوظائف الـ ٢٢٠ الجديدة في الميزانية البرنامجية المقترحة مركزة في برامج الشؤون السياسية، والعدل والقانون الدوليين، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. ولا يزال يساورها القلق إزاء الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في تعيين الموظفين فضلا عن

التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على التمثيل الجغرافي العادل في كل التعيينات وفي التناوب على الوظائف العليا بين الدول الأعضاء؛ كما تحث المنظمة على توظيف مزيد من الإناث من البلدان النامية. وعلى الأمين العام أن يستفيد على أكمل وجه من خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية، والاتفاقات، وتقييمات أداء مديري البرامج، وهيئات الاستعراض المركزية لتحقيق تلك الأهداف. وهناك مصدر آخر للقلق وهو الاستمرار في إغفال الأنظمة ذات الصلة بتوظيف الاستشاريين.

٤٥ - ومضى يقول إن المجموعة تحيط علما بالمقترحات المتعلقة بإنشاء وظائف عليا جديدة في الإدارات المعنية بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، وسوف تقوم بدارستها في سياق مسوغاتها الوظيفية وأثرها على تحسين التمثيل الجغرافي للبلدان النامية. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لإعادة موازنة التمثيل الجغرافي في بعض المكاتب، كما لاحظ ذلك بعض هيئات الرقابة. وستكون المجموعة ممتنة لو حصلت على المزيد من المعلومات المتعلقة بتعيين وكيل الأمين العام للدعم الميداني، وهي وظيفة ينبغي أن يشغلها مرشح من بلد نامٍ.

٤٦ - وأشار إلى أن الجمعية العامة وافقت في عام ٢٠٠٦ على موارد إضافية لتحسين الإدارة والتنظيم والمشتريات وأن المجموعة تنتظر التقرير المتعلق بتنفيذ الإصلاحات الموافق عليها. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات في مجال المشتريات زيادة فرص المشتريات للبلدان النامية. ولحماية سمعة المنظمة، ينبغي معالجة الثغرات في نظامي تسجيل البائعين والطعون في قرارات إرساء العطاءات، وفي تنفيذ القواعد والأنظمة ذات الصلة.

٤٧ - وأشار إلى أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ نظام جديد مستقل ولا مركزي ومهني لإقامة العدل، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٦١. والتنفيذ الكامل لخريطة الطريق، على النحو المتوخى في ذلك القرار، سيعطي أيضا دفعة للإصلاحات الجارية في إدارة الموارد البشرية.

٤٨ - واسترسل قائلا إن وجود مساءلة ورقابة فعالتين يقتضي أطرا للمساءلة ومؤسسات رقابة داخلية وخارجية قوية. وإن المجموعة تتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي طال انتظاره عن أطر المساءلة. وهي تدعم الاستقلالية التنفيذية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وتخصيص موارد كافية من خلال عملية الميزنة الراسخة. وينبغي للمكتب أن يعين موظفين ذوي كفاءات مهنية عالية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء لضمان التمثيل الجغرافي العادل. وعند تعيين الموظفين، على المكتب أن يمتثل لقرارات الجمعية العامة ويتجنب تحويلها لتلائم أولوياته هو.

٤٩ - وقال إن هناك حاجة إلى حوافز كافية لتخفيض معدل الشواغر المرتفع في العديد من مراكز العمل. فالوظيفة أو الشغور يمثلان مهمة، وعدم ملء ذلك الشغور ينبغي ألا يتخذ ذريعة لرفض وظائف جديدة لمهام مختلفة.

٥٠ - وينبغي أن تتضمن مقترحات الميزانية البرنامجية في المستقبل معلومات ملموسة وأكثر اتساقا عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتحسينات الخدمة الناجمة عن تنفيذ توصيات هيئات التقييم والرصد. ويساور المجموعة القلق بشكل خاص إزاء عدم تحويل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المحققة خلال فترات السنتين السابقة إلى حساب التنمية، كما نصت عليه الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، ولكن استعملها مديرو البرامج لأولوياتهم الخاصة.

٥١ - واستطرد قائلا إن المجموعة أحاطت علما باقتراح وقف ٢ ١١١ ناتجا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يتصل معظمها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي

من أجل التنمية. وينبغي مراعاة القاعدة ١٠٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، وإشراك لجنة البرنامج والتنسيق إشراكا كاملا في العملية. وإن المجموعة تؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن المعلومات المتعلقة بالنواتج كانت ستكون أكثر فائدة لو جرى تحديد أية صلات بالنواتج الجديدة المقترحة أو، عند غيابها، لو كانت هناك محاولات لتحديد الموارد المحررة والميسرة لإعادة توزيعها.

٥٢ - وينبغي بذل كل الجهود لتعزيز فرص التدريب وتوظيف مدربين من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي توزيع موارد التدريب بشكل عادل بين البرامج ومراكز العمل بغية ضمان استفادة المنظمة بشكل كامل من تلك الجهود. وسيكون من دواعي التقدير تقديم معلومات إضافية عن تخصيص الموارد لبرامج التدريب اللغوية وغيرها من برامج التدريب.

٥٣ - ولا يراود المجموعة شك في أن الموارد والقدرات الإضافية المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستدمج تماما في نظام تخطيط الموارد المؤسسية في المستقبل وهي ترجو أن يحقق النظام الهدف المنشود المتمثل في تحسين الشفافية والمساءلة في تنفيذ البرامج.

٥٤ - وأشار إلى أن معظم الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تصل إلى ٦,٦ بليون دولار تقريبا، مخصصة لعدد من أنشطة الدعم والأنشطة الموضوعية والتشغيلية، خاصة على الصعيد الميداني. وبسبب ما يسمى مبدأ النمو الاسمي الصفري، وبما أن المرتبات والتكاليف العامة للموظفين تستهلك ٨٠ في المائة من الميزانية العادية، فإن من الضروري الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية. ويؤكد إدراج تلك الموارد بانتظام في وثيقة الميزانية أنها ذات أهمية حاسمة للأنشطة التشغيلية للمنظمة، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الميزانية العادية. وغالبا ما تفتقر إجراءات الموافقة على الموارد الخارجة عن الميزانية ومتطلبات التبليغ عنها وآليات المساءلة بشأنها إلى الشفافية، لذلك فإن المجموعة تقترح أن يدرج في تقارير الأداء دور مجلس مراجعي الحسابات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة والوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وينبغي أيضا أن يعكس توظيف موظفين فنيين مبتدئين باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية تمثيلا جغرافيا عادلا، وألا يستخدم لزيادة تمثيل البلدان المانحة في الأمانة العامة.

٥٥ - ومضى يقول إن الحالة الراهنة لحساب التنمية غير مقبولة. فلم تخصص أي نقود إضافية للحساب و لم يتم أي تحويل للوفورات أو المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وبما أن الإطار الحالي ليس عمليا، فإن المجموعة تسعى إلى تحقيق زيادة ملموسة في الحساب خلال الدورة الحالية، بالعمل على رصد اعتمادات إضافية.

٥٦ - وأضاف قائلا إن اللجان الإقليمية اضطلعت بدور مهم في تنفيذ خطة التنمية، ولذلك ينبغي أن تتلقى موارد كافية لتنفيذ الولايات الأساسية دون الاعتماد بشكل لا مبرر له على الموارد الخارجة عن الميزانية. وينبغي علاوة على ذلك أن توزع الموارد بشكل عادل بين مراكز عمل الأمم المتحدة الأربعة واللجان الإقليمية. وترحب المجموعة بتخصيص موارد لتعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتتطلع إلى تعزيز اللجان الإقليمية في مكاتب الأمم المتحدة في البلدان النامية. وعلى المنظمة أن تحسّن خدمات المؤتمرات في نيروبي وتخفض معدلات الشواغر العالية بتقديم حوافز ملموسة. وعلى اللجان الإقليمية من جانبها أن تقوم بإصلاحات لتحقيق الاستخدام الفعال للموارد المخصصة.

٥٧ - وقال إن المجموعة تدعم تقديم خدمات جيدة متساوية لجميع أجهزة الأمم المتحدة ويظل يساورها القلق إزاء كون عمل مجلس الأمن ما زال يحظى بالأولوية بالنسبة إلى عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية والمجموعات الإقليمية.

٥٨ - وأضاف قائلا إن المجموعة تؤكد من جديد دور لجنة البرنامج والتنسيق وولايتها، وفقا لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وتعرب عن استمرار قلقها إزاء عدم تقديم بعض أبواب الميزانية إلى لجنة البرنامج والتنسيق للنظر فيها. وينبغي أن تتضمن الأجزاء الاستهلالية لأبواب الميزانية معلومات عن الولايات المنقحة أو الجديدة كما ينبغي أن تقدم سرود لكل الأبواب والبرامج الفرعية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. ويتوقع أن تتقيد الأمانة العامة تماما بالبند ٤-٥ والقاعدة ١٠٤-٤ من تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

٥٩ - وترحب المجموعة بتقرير الميزانية الأول الذي أعدته اللجنة الاستشارية، ولكنها تلاحظ أن بعض ملاحظاتها وتوصياتها لا تدخل في إطار ولايتها أو لا تأخذ في الحسبان ولاية الجمعية العامة وأحكام الميثاق. وعلى اللجنة الاستشارية أن تحسن طرائق عملها وتحدد أولويات نظرها في التقارير. وتؤيد المجموعة إجراء استعراض لشروط خدمة أعضاء اللجنة فضلا عن تعيين موظفين إضافيين.

٦٠ - وينبغي الاحتفاظ بالصندوق الاحتياطي لغرضه الأصلي، كما هو محدد في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، واستخدامه للنفقات غير المنظورة، لا للنفقات المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة. فهذه الممارسات تقوض الانضباط المالي وتحد من قدرة الدول الأعضاء على إنشاء ولايات جديدة وتنفيذها.

٦١ - وارتأى أن تكون المفاوضات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة مفتوحة وشفافة وشاملة. وقال إن وضع التفاصيل في إطار أفرقة صغيرة أو رفع الأنصبة المقررة لفرض إصلاحات لا تحظى بدعم واسع يعرقل عملية الميزانية العادية. فقد كان لهذه الممارسات نتائج عكسية في الماضي وأدت إلى حالات من انعدام الثقة والاستقطاب بين الدول الأعضاء. وستتخذ المجموعة نهجا بنّاء إزاء المفاوضات المتعلقة بالميزانية، بغية تعزيز المنظمة وتشجيع الانسجام بين دولها الأعضاء.

٦٢ - **السيد سالغويرو** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، وهي ألبانيا، والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى جورجيا وليختنشتاين ومولدوفا وأوكرانيا، قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة هي أداة استراتيجية ذات أهمية قصوى. ويعد التنفيذ التام للولايات في ضوء المبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١/٦٠، بما فيها ولايات الإصلاح، مسالة حيوية للمنظمة. وسيسترشد الاتحاد الأوروبي، أثناء النظر في مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية، بضرورة توفير التمويل الكافي لتنفيذ جميع الولايات، وتعزيز الإدارة السليمة والانضباط الصارم في التصرف بالميزانية والمال، والاستخدام الفعال للموارد واتباع نهج قائم على النتائج.

٦٣ - ومضى قائلا إن مقترحات الميزانية تمثل زيادة بسيطة للغاية على الاعتماد المنقح لفترة السنتين الحالية، لكنها تقل عن ذلك في حال مقارنتها بالميزانية التي أُقرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. كما أن الرقم الإجمالي الذي يناهز

٤,٢ مليار دولار لا يظهر التكلفة الكاملة للأنشطة التي ستُمول في إطار الميزانية العادية أثناء الدورة الحالية، وذلك لأنه لا يشمل إعادة تقدير التكاليف وعددا من الأنشطة التي تنظر فيها حاليا الجمعية العامة أو بيانات الآثار يُرجح أن تترتب في الميزانية البرنامجية عن قرارات اللجان الرئيسية. وقد يقترب الرقم النهائي من ٤,٨ مليار دولار، وهو يمثل زيادة كبيرة للغاية لا يمكن الموافقة عليها بمجملها بل يجب النظر فيها على ضوء قيود الميزانية وفعالية التكلفة. ويعد الاتحاد الأوروبي، بجميع أعضائه، المساهم الأكبر من حيث الأنصبة المقررة، ومن المتوقع أن تمارس الأمم المتحدة نفس الانضباط الذي تمارسه دولها الأعضاء في التصرف بالميزانية. وبالطبع، فإن جزءا كبيرا من هذه الزيادة يعزى إلى التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الخارجة عن سيطرة الأمين العام.

٦٤ - واستطرد قائلا إن الأمانة العامة تستحق الثناء لتقديمها صورة كاملة وشفافة عن المبالغ الإجمالية، وفي حين كان إدراج بعض الإضافات في المذكرة الأولى ممكنا، فإنه لا يمكن تبرير إضافات أخرى بالإشارة إلى ولايات قائمة، ولا بد من ترتيبها حسب الأولوية. واللجنة الاستشارية محقة في القول بأن هذا النهج القائم على التجزئة يمس نظام الميزانية وانضباطها. وينبغي في المستقبل اتباع عملية وضع الميزانية المحددة في القرارين ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢.

٦٥ - واختتم قائلا إن تطبيق الانضباط المالي على تمويل الأنشطة الجديدة يعني ضمنا النظر بجدية في إعادة تخصيص الموارد والبحث عن وفورات شاملة. وأفضل نهج هو توسيع مناقشة الميزانية لتشمل التدقيق في النفقات المتكررة. وسيطلب الاتحاد الأوروبي التعاون مع الأمانة العامة في هذا الصدد. وهناك أيضا ميزة في السعي من أجل الاستخدام الصحيح لنهج الإدارة القائم على النتائج. ولن يكون للمفاوضات الوشيكة بشأن الميزانية صلة بالمقترح الحالي فحسب، إنما أيضا بجميع المقترحات الأخرى التي ستدرج في الاعتماد المنقح النهائي، الذي يجب الإبقاء عليه عند رقم معقول.

٦٦ - **السيد ديل روزاريو سيبالوس** (الجمهورية الدومينيكية): قال، متكلما باسم مجموعة ريو، إن حجم النفقات المقررة، بالإضافة إلى احتياجات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين وغيرها من الأنشطة المعتمِدة على الميزانية، تدل على وجوب التصرف بحذر شديد في المبلغ الإجمالي للميزانية، مع التركيز على آليات المساءلة. وينبغي تنفيذ أولويات المنظمة وولاياتها بطريقة فعالة ومتوازنة في المجالات الرئيسية الثلاثة المتمثلة في السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ومما يثير القلق أن مقترحات الميزانية لا تمثل إجمالي الموارد المطلوبة فستليها مجموعة من الطلبات الإضافية. وهذا النمط من الممارسة المتبعة في وضع الميزانية غير سليم وينبغي أن تكون المقترحات المقبلة بشأن الميزانية شاملة.

٦٧ - وأضاف قائلا إن مجموعة ريو ستولي اهتماما خاصا، في مفاوضات الميزانية، للشؤون السياسية ونزع السلاح وعمليات حفظ السلام والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومكافحة الجوع والفقر، والتجارة والتنمية، والبيئة، وعمل اللجان الإقليمية، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية. ومن المؤسف إهمال الميزانية لبعض المواضيع على مر السنين. وتتطلب حالة الدول الأعضاء في مجموعة ريو، وجميعها من البلدان النامية، التعزيز العاجل للبرامج التي ترمي إلى تحسين ظروف معيشة شعوبها. وتكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد البرامج الدولية والإقليمية للتعاون من أجل التنمية، التي من خلالها يضطلع كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبرنامج العادي للتعاون التقني بدور رئيسي. وترحب مجموعة ريو بإنشاء شعبة للمرأة والتنمية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لكنها تعرب عن الأسف لأن المخصصات المقترحة لحساب

التنمية، وهي مسألة أخرى هامة للبلدان النامية، لم تعدل، على الأقل، لتتكيف مع التضخم وتقلبات أسعار الصرف وهي لا تمثل سوى نسبة غير كافية تبلغ ٠,٣٤ في المائة من إجمالي الميزانية العادية لفترة السنتين. وقد اضطرت مجموعة ريو لقبول عددٍ من المقترحات في الميزانية الحالية لضمان أن تتوفر لدى الأمين العام الموارد اللازمة لأداء المنظمة الصحيح. وكان من ضمنها الاستفادة من عدم تنفيذ الإجراء المتصل بملء الوظيفة الشاغرة في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ويود المنتدى أن يحصل من الأمانة العامة على تفسير خطي للأسباب التي دعت إلى عدم في ملء هذه الوظيفة الشاغرة. كما سيرحب بأي بيان يقدمه المنتدى عن المصاعب التي سببها ذلك الوضع.

٦٨ - ومضى قائلا إن العرض المجزأ لمقترحات الأمين العام للإصلاح يحول دون إجراء أي تحليل شامل. فالمطلوب هو نهج متكامل يشمل إعادة تشكيل الهيكل الإنمائي ككل وتعزيزه. وينبغي الإشارة إلى أن الإجراء الإصلاحي الوحيد الذي نُفذ في الأعوام الأخيرة كان إعادة تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من الموارد الموجودة حاليا. وبما أن موظفيه هم في الواقع أثمن رصيد لدى المنظمة، فإن الإدارة الناجعة للموارد البشرية، بما فيها التمثيل الجغرافي العادل، أمر حيوي. وتود مجموعة ريو الحصول على قائمة بجنسيات جميع الموظفين العاملين في المكاتب التنفيذية للأمين العام ونائب الأمين العام. وهي تهتم اهتماما خاصا بتمثيل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٩ - وأردف قائلا إنه لا بد من مواصلة الجهود الرامية إلى ترويج ثقافة التعلم المستمر فيما بين جميع الموظفين وإلى تعزيز القدرة على إدارة التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدماج المنظور الجنساني في جميع أبواب الميزانية وتخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق الأهداف المؤسسية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، مع التركيز الخاص على النساء من البلدان النامية.

كما يتعين مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الغش والفساد في المنظمة. وفي هذا الصدد، دأبت مجموعة ريو على دعم التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة المؤسسية.

٧٠ - واستطرد قائلا إن مجموعة ريو تعتقد أنه ينبغي تناول جميع البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية معا والنظر في أثرها ككل. كما أنها تشاطر اللجنة الاستشارية الرأي بأن تعزز أمانتها في ضوء تزايد حجم عملها وتنوع وتعقيد المسائل التي تتطلب انعقاد هذه الهيئة للنظر فيها.

٧١ - واختتم قائلا إن مجموعة ريو ستعمل بشكل بنّاء لوضع ميزانية تتناسب مع احتياجات المنظمة وأولوياتها وولاياتها. وتعرب عن الأمل في أن يتم تفادي تكرار التجربة المؤسفة المتعلقة بالتفاوض على الميزانية البرنامجية للسنتين الحاليتين.

٧٢ - **السيد مكني** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا قائلا إن تولي الأمين العام لمنصبه قد تزامن مع تعاظم توقعات الدول الأعضاء. وأشار إلى أن بإمكانه الاعتماد على التعاون مع الوفود الثلاثة لضمان جعل المنظمة قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو يتسم بالكفاءة والمساءلة.

٧٣ - وأضاف قائلا إن مقترح الميزانية يتضمن عددا قليلا من المفاجآت. إذ يحقق تنفيذ بعض القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في السابق ولا يوجد الكثير من ''العمل'' في وثيقة الميزانية في حد ذاتها، وإنما في طائفة من المقترحات الموازية. وتشاطر الوفود الثلاثة اللجنة الاستشارية ما أعربت عنه من قلق بشأن النهج المجزأ إزاء وضع الميزانية والنظر فيها، الأمر الذي يمس انضباط التصرف في الميزانية، ويضفي الغموض على الاحتياجات الكاملة ويصعّب على الدول الأعضاء عملية تخصيص الموارد حسب الأولوية.

٧٤ - وأردف قائلا إن هناك مسألة أخرى مثيرة للقلق، ألا وهي نمو الميزانية. فالميزانيات المخصصة لجميع الحسابات الخاضعة لتحديد الأنصبة ستناهز ٩ مليارات دولار لعام ٢٠٠٨، والزيادات في الميزانية العادية تفوق المبالغ الإجمالية التي عرضت. والوفود الثلاثة ستعمل مع وفود أخرى لاحتواء النمو المقترح في الميزانية بتحديد الأنشطة التي فات أوانها والنظر في مدى إمكانية استيعاب احتياجات جديدة. والدعم العام للإنفاق على نطاق واسع كهذا مرهون بوجود ثقة باستخدام الأموال للأغراض المنشودة. ومع أن التقدم قد أُحرز في وضع السياسات والهياكل اللازمة لدعم السلوك والنزاهة الأخلاقيين، واستقلال الرقابة والمساءلة الشخصية، فإن اتخاذ إجراء مبكر ضروري لتعزيز الضوابط الداخلية والرقابة الداخلية ولتحسين نظام المشتريات وتحديد المخاطر وإدارتها.

٧٥ - ومضى قائلا إن الوفود التي يتكلم باسمها تقر بأن التحسين الفعال للإدارة قد يتطلب موارد إضافية، خاصة وأن الأمم المتحدة لم تبلغ في بعض الأحيان المستوى المطلوب من الاستثمار في الأشخاص والنظم. بيد أنه إذا لم تحقق مكاسب في مجال الكفاءة والإنتاجية ممكن تحديدها، فإن الرغبة في زيادة النفقات بذريعة الإصلاح الإداري سوف تقل.

٧٦ - واستطرد قائلا، فيما يتعلق بعرض الميزانية في حد ذاتها، إنه لا بد من أن تتجاوز المنظمة ممارسة الميزنة التدريجية التي لا يقدم فيها التبرير إلا للموارد الجديدة. فلا بد من دراسة أساس الميزانية في حد ذاته لتحديد مدى احتفاظ البرامج والأنشطة بأهميتها، ويجب أن تعكس وثيقة الميزانية هذا التدقيق. فليس هناك من طريقة أخرى تحدد ما إذا كانت احتمالات الاستجابة لاحتياجات جديدة من خلال إعادة توزيع الموارد الحالية قد استنفدت.

٧٧ - واستأنف قائلا إنه لا بد كذلك من تعزيز الشفافية والمساءلة. والأسلوب المتبع حاليا لعرض الميزانية لا يوضح تكلفة دعم مبادرات جديدة. ويبدو أن الميزنة القائمة على النتائج، وهي ميزة رئيسية من مزايا المساءلة، هي مجرد عملية ورقية تستخدمها الأمانة العامة لتلبية احتياجات عملية الميزانية عوضا عن استخدامها أداة للإدارة. وفي الواقع، إن التعليقات المقدمة بشأن أداء الميزانيات السابقة لا تفيد على ما يبدو في صياغة الميزانيات أو خطط العمل القادمة. وتُنتظر بشغف المقترحات التي تأخر تقديمها والمتعلقة بزيادة تطوير النهج القائم على النتائج. وتستهلك الإدارة قسطا كبيرا من الميزانية العادية، إلا أنه نادرا ما تخضع الكفاءة الإدارية للقياس، ثم إن التقدم المحرز في وضع واستخدام الأدوات والتقنيات ذات الصلة كان بطيئا.

٧٨ - واختتم قائلا إنه يجري إدخال تحسينات تنظيمية وإدارية كثيرة. وإن المشاريع المعقدة مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر وتجديد تكنولوجيا المعلومات تتطلب التزاما يشمل المنظمة برمتها وقيادة موحدة تتجاوز التباينات بين الإدارات التي غالبا ما تعوق وحدة الهدف. وأفاد بأن الوفود التي يتكلم باسمها على ثقة بأن الأمين العام مؤهل لأن يمثل هذه القيادة الموحدة.

٧٩ - **السيد تاوانا** (جنوب أفريقيا): قال، متكلما باسم المجموعة الأفريقية، إن الإصلاح هو عملية وليس بحدث. وإذا ما أرادت الأمم المتحدة إحداث أثر مجدٍ في مجابهتها للتحديات العالمية، فإن عليها مواكبة التغيرات الحاصلة في الوقائع العالمية. ولن تحوز عملية الإصلاح على الثقة التامة لدى جميع الدول الأعضاء ما لم تنفذ ولايات الجمعية العامة ويوجه اهتمام محدد لما لأفريقيا من احتياجات خاصة.

٨٠ - ومضى قائلا إن تقديم مقترحات الميزانية يمنح الدول الأعضاء الفرصة لكفالة مواءمة المخصصات من الموارد مع

الأولويات التي حددتها الجمعية العامة. ومع أن المجموعة الأفريقية تشير إلى الضمانات الممنوحة من الأمين العام في هذا الصدد، فإنها تعتبر أن الموارد المخصصة للمسائل الإنمائية لم تكن كافية. وإن المجموعة تدعم الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تعوق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الكثير من البلدان الأفريقية. فلا بد من مساعدة أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨١ - وأضاف قائلا إن هناك صلات لا تنفصم بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولا يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى ولا ينبغي السعي لتحقيق أي منها على حساب الأخرى. وبهذه الروح تنظر المجموعة الأفريقية إلى مقترحات الأمين العام لتجديد قدرات المنظمة لحفظ السلام. والمجموعة تنتظر باهتمام مقترحاته الرسمية لإعادة هيكلة إدارة الشؤون السياسية وتلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في عمليات مكتب دعم بناء السلام.

٨٢ - واستطرد قائلا إنه ينبغي تخصيص الموارد الكافية لتمويل الأولويات التي حددتها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المفترض أن توفر الميزانية العادية التمويل لجميع أنشطة المنظمة، فتمويل معظم الأنشطة من موارد خارجة عن الميزانية مسألة تثير القلق.

٨٣ - وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية تدعم مواصلة إعادة تنظيم أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق الجهود المبذولة لتعزيز قدرة المكاتب دون الإقليمية. واللجنة الاستشارية محقة في الاعتقاد بأن مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستيسر تنفيذ ولاية اللجنة للتنمية الإقليمية. ولا بد من الإنصاف في توزيع الموارد فيما بين مراكز العمل واللجان الإقليمية. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل معاملة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، المكتب الوحيد الذي يتلقى الدعم من موارد خارجة عن الميزانية، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٨٤ - واستأنف قائلا إن إنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا هو مؤشر فعلي للالتزام بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي، ولكن عدم تمكنه حتى الآن من العمل بكامل قوته، في وقت تعتبر فيه أفريقيا المجموعة الوحيدة التي لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، هو أمر يثير قلق المجموعة الأفريقية البالغ. وتحث المجموعة الأمين العام على تعيين رئيس للمكتب باعتبار ذلك مسألة ملحة، وعلى توفير الموارد الكافية للأنشطة المتصلة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي. ويؤثر ارتفاع معدلات الشغور سلبا على أداء الأمانة العامة، وتطالب المجموعة بآخر المعلومات عن التدابير التي اتخذت لملء الوظائف الشاغرة بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٨٥ - واختتم قائلا إن المجموعة الأفريقية تؤيد السبب المنطقي وراء استفادة المنظمة من المزايا المحققة من إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترحب المجموعة بتعيين كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات وتتطلع للاستماع إلى مقترحاته لوضع استراتيجية واضحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف إلغاء التكرار والازدواجية في هذا القطاع على صعيد الأمانة العامة.

٨٦ - **السيد بارك** هي - كون (جمهورية كوريا): قال إن الميزانية ليست بعملية جمع أرقام فحسب، بل هي أيضا تعبير عن أولويات المنظمة واحتياجاتها والتزاماتها. ويجب تحقيق التوازن بين احتياجات المستفيدين وآمالهم وبين الأعباء المالية والقيود المحلية التي يواجهها المساهمون. وإنها لمسألة مثيرة للقلق أن تسجل الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بعد إعادة حساب التكاليف وإدراج مبادرات الإصلاح، زيادة نسبتها ٢٠ في المائة على

الطلب الأولي وقدره ٨, ٣ مليار دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولئن كانت الدول الأعضاء ملزمة بأن توفر للأمين العام الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الولايات التي عهدت إليه، وبالنظر إلى النمو الهائل لميزانية حفظ السلام، فقد أخذت الأنصبة الإجمالية تشكل عبئا ثقيلا على الدول الأعضاء. ولهذا، يتعين على اللجنة العمل من أجل احتواء حجم الميزانية وزيادة إنتاجية نفقات الميزانية.

٨٧ - ومضى قائلا إن وفده يأسف لعدم إجراء أي تغيير جذري في منهجية وضع الميزانية وللنهج التدريجي والقائم على التجزئة الذي يعوق الانضباط في التصرف بالميزانية ويصعّب ترتيب البرامج حسب الأولوية وإلغاء البنود المتكررة. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لإيجاد سبل جديدة لتبرير النفقات. وعملية استعراض الولايات، التي كان متوقعا أن تمهد الطريق في هذا الصدد، لم تقدم بعد أية نتيجة مجدية. والسبيل البديل الوحيد الذي يكفل التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للولايات العاجلة هو تخويل الأمين العام تحديد الأولويات وتبسيط برنامج العمل في ضوء الاحتياجات الفعلية. وما لم يحدث ذلك، سيطرأ نمو سريع في الميزانية وسينخفض استخدام الموارد البشرية المتاحة دون المستوى المطلوب. ومن شأن تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن نتائج نفقات الميزانية أن يمكن الدول الأعضاء من التحقق من جدوى مساهماتها. كما أنه لابد من الارتقاء بمستوى تقييم البرامج وترتيبات استقاء الآراء لكي تتسنى مراعاة النتائج أثناء إقرار الاعتمادات.

٨٨ - وأضاف قائلا إن حكومته من المناصرين الأقوياء لمبادرات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، لكنها تود الاطلاع على تحليل دقيق لتكاليف وفوائد آثارها من الناحية المالية. ومع أنه لا يمكن اتباع نهج كمي إزاء خطة الإصلاح برمتها، فإن إجراء استعراض للآثار الكمية والكيفية لعمليات الإصلاح يمكن أن يوضح أهداف المنظمة وغاياتها.

٨٩ - واختتم قائلا إن نظام الميزنة لدى المنظمة لا يأخذ مفهوم العجز المالي في الحسبان وإنه أقل تأثرا بالزيادات في الميزانية من النظم الوطنية. وهذا الضعف الهيكلي ينبغي أن يعالج بتوافر التزام أقوى من جانب الأمانة العامة، وعلى وجه التحديد الأمين العام، الذي ينبغي أن يكرس المزيد من الاهتمام لإزالة حالات القصور في الكفاءة التي تنجم عن التداخل والازدواجية في المسؤوليات. وقد تتحقق آثار كبيرة من تراكم وفورات يسيرة، واللجنة الاستشارية محقة في القول بأن هناك مجالا لتحقيق وفورات في التكاليف في ميادين مثل السفر والتعاقد مع مستشارين والترجمة والنشر. وتتطلب الميزنة المثلى الجمع بين منهجية مناسبة لوضع الميزانية وإرادة قوية من جانب جميع الأطراف المشاركة في المقترحات وإدارة فعالة من جانب الأمين العام.

٩٠ - **السيد مهيث** (بنغلاديش): قال إنه لا بد من تزويد المنظمة بالموارد الكافية لتنفيذ مهامها المقررة على نحو فعال. ولهذا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعمل على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط.

٩١ - ومضى قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قُدمت في صيغة ملائمة نسبيا، ولكنه يتفق مع اللجنة الاستشارية بأن إدخال المزيد من التحسينات لا يزال مطلوبا في عدد من المجالات. وينبغي البحث عن حلول ابتكارية لجعل وثائق الميزانية القادمة أسهل استعمالا وأكثر دقة. وينبغي أيضا أن توفر الميزانيات المقبلة معلومات عن التكلفة الكاملة لمقترحات الميزانية تشمل كل باب من أبوابها.

٩٢ - وأعرب عن القلق بشأن ما يبذل من جهود متواصلة لتحقيق نمو اسمي صفري في الميزانية العادية، لما لذلك من آثار سلبية محتملة على الولايات ذات الصلة بالتنمية. وفي معرض إشارته إلى أن الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين

٢٠٠٨-٢٠٠٩ قدرت بمبلغ ٦,٦ بليون دولار، وهو مبلغ يمثل زيادة صافية قدرها ١٢ في المائة بالمقارنة مع فترات السنتين السابقة، كرر دعوته إلى وضع منهجية تمكن جميع الأعضاء من المشاركة في اتخاذ قرارات السياسات العامة المتصلة باستخدام هذه الموارد.

٩٣ - واستطرد قائلا، فيما يتعلق بمسألة الميزنة القائمة على النتائج، إنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتصنيف النواتج وقياسها. ومعظم النواتج البالغ عدد ٢ ١١١ ناتجا المقرر وقف تنفيذها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي نواتج تتعلق ببرامج اقتصادية واجتماعية وبيئية في البلدان النامية. وقال في هذا الصدد، إنه سيكون ممتنا لو حصل على معلومات إضافية عن أية موارد تتوافر جراء وقف تنفيذ نواتج لم يكن لها صلة بنواتج جديدة.

٩٤ - وأعرب أيضا عن القلق البالغ لاستمرار المنظمة في عدم تكريس ما يكفي من الاهتمام لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه المجموعات الثلاث من الدول تمثل ٩١ دولة عضوا، وهذا العدد هو أدنى قليلا من نصف مجموع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنها ٥٠ بلدا هي أضعف البلدان في العالم. وبما أنه لم يبق سوى ثلاث سنوات على اختتام تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، فيجب تعزيز وحدة أقل البلدان نموا التابعة للمكتب. وأعرب أيضا عن قلق وفده إزاء انخفاض تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للمكتب لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ٦١ في المائة. وبما أن هذا الانخفاض يضر بتنفيذ البرنامج، فلابد من اتخاذ خطوات تكفل تدفقا ثابتا للأموال. وينبغي وضع خطة عمل استراتيجية ملموسة لزيادة تعبئة الموارد اللازمة لضمان مواصلة تنفيذ البرنامج على نحو فعال.

٩٥ - واختتم قائلا إنه على الرغم من إشادته بإدارة الإعلام لما تبذله من جهود لإخبار شعوب العالم بقصة الأمم المتحدة ولدورها في سد الفجوة الرقمية، فإنه يعرب عن شعوره بالإحباط إزاء الزيادة الطفيفة البالغة ٠,٣ في المائة في الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إن مراكز الأمم المتحدة الإعلامية تضطلع بدور حيوي في نشر المعلومات والتوعية العامة في البلدان النامية، وبناء على ذلك، ينبغي أن تتلقى المراكز الموجودة في هذه البلدان ما يكفيها من التمويل من الميزانية العادية. وقال إنه لا يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بالتوجه إلى البلدان المضيفة بغرض الحصول منها على ترتيبات أفضل وفعالة من حيث التكلفة لاستئجار الأماكن.

٩٦ - **السيدة ميدال** (نيكاراغوا): قالت إن الأمم المتحدة تعد وستبقى المنظمة العالمية الوحيدة القادرة على مواجهة التحديات الناشئة في عالم يزداد تعقيدا. ولكن على الرغم من أن الدول الأعضاء قد اتفقت جميعا على أن يدور عمل المنظمة حول ثلاثة محاور هي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، فإن هناك جوانب خلل كبيرة في مقترحات الميزانية المعروضة حاليا أمام اللجنة. وعلى الرغم من إلحاح قادة العالم المتكرر على ضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن خطة التنمية لا تزال مهمشة، ويتجلى ذلك من الموارد المخصصة لحساب التنمية التي تمثل نسبة ٠,٣٧ في المائة فقط من إجمالي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومن مواصلة بذل الجهود لتمويل الحساب من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. فلا بد من ردم الفجوة القائمة بين القول والفعل بتخصيص الموارد المالية الكافية.

٩٧ - وأضافت قائلة إنه ينبغي أن تكون الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة تعبيرا صادقا عن الولايات التي أقرتها الهيئات التشريعية، لا عن رغبات الأمانة العامة. ولهذا، فإنها تتطلع

إلى الاطلاع على مقترحات الأمين العام بشأن إعادة هيكلة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة الإنمائية التنفيذية، وهي مقترحات الغرض منها تعزيز أثر عمل المنظمة في البلدان النامية. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن الأمين العام كُلف بتقديم هذه المقترحات في عام ٢٠٠٥.

٩٨ - ومضت قائلة إنه من المؤسف ألا تكون مقترحات الميزانية المعروضة على اللجنة كاملة. ولا يزال العمل جاريا لإعداد تفاصيل عن إصلاح إدارة الشؤون السياسية وهو إصلاح لم يكن متوقعا ولا صادرا به تكليف، وكذلك تقديرات بشأن إصلاح نظام إقامة العدل ووظيفة أداء المشتريات وتخطيط الموارد المؤسسية، ويزيد ذلك من توضيح الرؤية المجزأة التي تهيمن على المنظمة.

٩٩ - واستطردت قائلة إن نيكاراغوا تدعم بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف، ولهذا فإنها ترفض مساعي بعض الوفود لفرض قيود اصطناعية على الإنفاق. فهذه القيود لا تؤدي إلى تعزيز الكفاءة، إنما خلافا لذلك تقوض عمل المنظمة الذي نحن في أمس الحاجة إليه، وأعربت عن أملها في ألا يتم تقديم أي اقتراحات أخرى من هذا النوع. وبالمثل، فإن الجمعية العامة لم توافق أبدا على أن تسترشد عملية وضع الميزانية بمبدأ النمو الاسمي الصفري. وعلى النقيض من ذلك، يتضح أن الاحتياجات من الموارد ستستمر في الازدياد كلما أقرت ولايات جديدة وأن مشاركة الأمم المتحدة في القضايا العالمية أصبحت تتعاظم باطراد.

١٠٠ - وأردفت قائلة، في معرض إشادتها بسخاء الدول الأعضاء التي ساهمت بموارد خارجة عن الميزانية، إنها ترى ضرورة إدراج هذه المساهمات تدريجيا في الميزانية العادية. وهذه العملية تعد أكثر أهمية بالنظر إلى أن المساهمات غالبا ما تستخدم لإنشاء وظائف بالإضافة إلى تلك التي تقرها الجمعية العامة، وهذا وضع تزداد فيه حالات اختلال التوازن الجغرافي الموجودة في أوساط موظفي الأمانة العامة. وأعربت عن ترحيبها، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتخذت لتحقيق التوازن بين الجنسين داخل الأمانة العامة، ودعت إلى بذل جهود إضافية لتعيين مزيد من النساء من البلدان النامية.

١٠١ - واختتمت قائلة إن عدم تعيين وكيل أمين عام للدعم الميداني، رغم الضغوط الهائلة التي تعرضت لها اللجنة الخامسة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، يدل بوضوح على أن المنصب لا لزوم له. وقالت إنها ترحب بأي تفسير لهذه الحالة.

١٠٢ - **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه يتعين أن تعيد الأمم المتحدة أساسا تشكيل نفسها وتنتقل نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، واضطلاع الجمعية العامة بمهام جديدة وتعزيز الدور السياسي للأمانة العامة.

١٠٣ - ومضت قائلة إنه من حق الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٢ دولة أن تعتمد الميزانية العادية للمنظمة، التي ينبغي أن تعكس صورة متوازنة لأولويات هذه الدول ومصالحها. وأعربت عن رغبتها في التأكيد من جديد على دور الجمعية العامة ولجنتها الخامسة وما لهما من سلطة على المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

١٠٤ - واستأنفت قائلة إن الميزانية البرنامجية المقترحة تظهر افتقارا ملحوظا إلى التوازن مثل ما قورنت بالأولويات التي حددتها قرارات الجمعية العامة. ورغم أن الموارد المخصصة لبعض بنود الميزانية ازدادت بأكثر من الضعف، فقد ظلت دون تغيير تقريبا، بل إنها نقصت في البنود المتعلقة بالتنمية. وينطبق ذلك على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعلى البرنامج العادي للتعاون التقني، ولا سيما حساب التنمية الذي انخفضت موارده كثيرا عن الحجم الذي اقترح بداية عندما أنشئ الحساب. هذا الاتجاه المتنامي يعوق الأمانة

العامة من أن تتناول بشكل صحيح أحد محاور أنشطتها الرئيسية. فلا بد من أن تتوافر للمنظمة الموارد اللازمة لجميع مجالاتها ذات الأولوية.

١٠٥ - وأضافت قائلة إن الميزانية المقترحة لا تتضمن الآثار المالية لتدابير الإصلاح التي اعتمدت مؤخرا، مما يصعّب على الدول الأعضاء أن تنظر في الميزانية ويقلل من شفافية عملية الميزانية. ولهذا، فإنها تتفق مع رأي اللجنة الاستشارية بضرورة أن تقدم الميزانية أوفى صورة ممكنة عن الاحتياجات لفترة السنتين التالية. فالعرض الحالي لا يحد من فهم الوفود للميزانية فحسب، بل يمثل أيضا افتقارا إلى الانضباط الواجب في التصرف بالميزانية من جانب الأمانة العامة. والمؤشر على انعدام الانضباط هذا هو التباين الحاد في الاعتمادات السنوية التي أقرتها الجمعية العامة خلال فترات السنتين الثلاث الماضية، الأمر الذي يدل على اتجاه لاعتماد ميزانيات تقل كثيرا عن الاحتياجات الفعلية.

١٠٦ - وأردفت قائلة إنه ينبغي تقديم معلومات مفصلة عن النواتج التي تقرر إيقافها، علما بأن ٨٠ في المائة تقريبا من هذه النواتج آتية من أبواب في الميزانية ذات صلة بالتنمية. ونتيجة لذلك، فإن المنظمة تضطلع بعدد أقل كثيرا من ذي قبل من المهام المقررة التي تعد بالغة الأهمية للبلدان النامية.

١٠٧ - واستأنفت قائلة، فيما يتعلق بملء الشواغر، إن الأمانة العامة ينبغي أن تكفل، على سبيل الأولوية، قدوم موظفيها من جميع بلدان ومناطق العالم وتبوء المزيد من النساء، ولا سيما نساء البلدان النامية، مناصب رفيعة. والوضع الحالي لملاك الموظفين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدل على افتقار ملحوظ للتوازن ويقوض الطابع الحكومي الدولي للمفوضية.

١٠٨ - وبانتقالها إلى مسألة عمليات الإصلاح ومبادرة الأمين العام لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، اختتمت قائلة إن وفدها يدعو إلى تركيز متكامل ومتوازن على جميع أولويات المنظمة لكي لا تنشأ أية مواطن ضعف. وأعربت عن الأمل في أن ترى دلائل على توفر الإرادة لتعزيز هيئات مهمة مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية.

١٠٩ - **السيد هيلير** (المكسيك): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أعدت على أساس ولايات منحتها الجمعية العامة وأولوية أعطتها الدول الأعضاء لأنشطة محددة تضطلع بها المنظمة. وتعكس الميزانية أيضا تقديرات الأمين العام للموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الولايات. ومع ذلك، فإن لديه عددا من الشواغل تتعلق بالمقترحات المعروضة حاليا على اللجنة. أولا، إن النهج القائم على التجزئة في عملية وضع الميزانية يعمل على تعقيد عملية النظر في الميزانية، ويجعل من الصعب تحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لأنشطة ذات أولوية، ويقوض عموما الانضباط في إعداد الميزانية.

١١٠ - ثانيا، إن الزيادات المتوقعة على المقترحات المعروضة حاليا لن تكفل فحسب زيادة الميزانية، إنما ستعوق أيضا الجهود الرامية إلى النظر في المقترحات ككل لا يتجزأ. ورغم أن معظم مهام الأمانة ترتكز إلى الولايات الحالية للجمعية العامة، فإن بعض مهامها باتت قديمة. ولهذا، من الضروري إجراء استعراض جاد للموارد المرتبطة بهذه المهام.

١١١ - ثالثا، إن الحجم الفعلي للميزانية الذي يفوق ٤,٦ مليار دولار هو أعلى كثيرا من التقديرات الأولية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٥٤.

١١٢ - رابعا، لم تقدم الميزانية البرنامجية المقترحة تفاصيل عن التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة المنظمة. وتلتزم المكسيك،

باعتبارها عاشر أكبر دولة مساهمة في الميزانية العادية، بتوفير الموارد التي تحتاجها الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها. بيد أنه من الأساسي ضمان أن تستخدم هذه الموارد استخداما فعالا وناجعا.

١١٣ - واختتم قائلا إنه رغم امتنانه للأمين العام لإيضاحه بعد جوانب عمليته المقترحة لإصلاح إدارة الشؤون السياسية، فإنه يفضل الاطلاع على مقترح شامل لإعادة الهيكلة، تمشيا مع ولايات الجمعية العامة، يشمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارات ومكاتب أخرى، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويجب تمويل كل محاور عمل المنظمة الثلاثة بطريقة متوازنة. ومن المؤسف أن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تعبر عن هذا الواجب.

١١٤ - **السيد بونكراسن** (تايلند): رحب بالجهود الأخيرة المبذولة للنهوض بإدارة المنظمة، بما في ذلك عملية ميزنتها. وأشار إلى أن الإحاطات غير الرسمية التي قدمها كبار موظفي الأمانة العامة لأعضاء اللجنة الخامسة كانت مفيدة بشكل خاص وينبغي أن تصبح ممارسة ثابتة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي تبادل الآراء الصريح في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار إلى تعزيز زيادة فهم الاحتياجات المالية للمنظمة وتحسين التوازن بين الموارد والولايات. ويجب على الدول، عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أن تراعي أن تخصيص الموارد الكافية هو عنصر حاسم للتنفيذ الفعال للبرامج.

١١٥ - وأضاف قائلا إنه في الوقت الذي يقدر فيه وفده الجهود التي يبذلها الأمين العام والأمانة العامة لتعزيز عملية الميزنة والتخطيط، فإن هناك حاجة إلى المزيد من التدابير. وفي هذا الصدد، قدمت تايلند، إلى جانب جنوب أفريقيا والسويد وشيلي، مقترحات للنظر فيها، بشأن تحسين الإدارة والتنظيم أعدتها مبادرة البلدان الأربعة. وتتكون تلك المقترحات، في جملة أمور، من مجموعة من التدابير العملية الغرض منها تعزيز المساءلة والشفافية في جميع مراحل عملية الميزنة. وأعرب عن أمل وفده في أن تسهم المقترحات في الجهود الجارية لزيادة قوة الأمم المتحدة وفعاليتها.

١١٦ - وأردف قائلا إن المفاهيم التي يعزز بعضها البعض والمتمثلة في تحقيق الفعالية والشفافية والمساءلة هي علامة مميزة على حسن الإدارة. وسعيا إلى تحقيق إدارة قائمة على النتائج، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد الولايات والأهداف المرتبطة بالبرامج والأنشطة المزمعة. ويتعين أيضا التشديد على تحسين مؤشرات الإنجاز ورصد الأداء وتعزيز عمليات التقييم وردود الفعل وتدريب الموظفين ذوي الصلة.

١١٧ - وأضاف قائلا إن الأنشطة الرئيسية للمنظمة تمثل المصالح المشتركة للدول الأعضاء ولذا فهي تعتبر مسؤولية جماعية لتلك الدول. ولذلك ينبغي للجنة الخامسة أن تعالج الاختلال المستمر بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية بغية ضمان تدفق للأموال يمكن التنبؤ به.

١١٨ - وأكد على إسهام اللجان الإقليمية الهام في جملة أمور منها، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشدد على لزوم تزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الوفاء بولاياتها بدون الاعتماد على نحو لا داعي له على موارد من خارج الميزانية. وقال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعمل بمثابة محور إقليمي يمكن البلدان من تبادل الخبرات والآراء بشأن الخيارات السياسية والاستراتيجيات والممارسات الجيدة بطريقة متكاملة وشاملة. وهي تقوم أيضا بدور حيوي في تضييق الهوة بين البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تضم بعض أسرع الاقتصادات نموا في العالم وأكثر من نصف البلدان النامية.

١١٩ - وأردف قائلا إن تايلند، بوصفها بلدا مضيفا للجنة، تقر الميزانية البرنامجية المقترحة للباب ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ)، التي كانت محل استعراض حكومي دولي شامل ووافقت عليها اللجنة ذاتها في دورتها الثالثة والستين. ويبين اقتراح الميزانية أولويات الدول الأعضاء باللجنة ويركز على مجالات للجنة فيها ميزة نسبية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفده طلب اللجنة تخصيص وظائف ويرحب بإعادة التوزيع المقترحة لوظيفتين بالرتبة ف-٢ ضمن الدعم البرنامجي من أجل تعزيز مهام المشتريات والرصد والتقييم باللجنة.

١٢٠ - **السيد تاكاسو** (اليابان): رحب بجهود الأمين العام لتحسين فعالية الأمانة العامة، غير أنه أعرب عن شواغل خطيرة بشأن احتمال أن يتجاوز مستوى الميزانية النهائي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مبلغ ٤,٦٢٨ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٢ في المائة على تقديرات الميزانية الأولية لفترة السنتين السابقة. وذكر أنه، يتعين عند مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة، مراعاة جميع الالتزامات المالية المنوطة بالدول الأعضاء: لقد كان متوقعا أن تبلغ ميزانية حفظ السلام للسنة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ ما مقداره ٥,٢٥ بليون دولار، وبالإضافة إلى الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في الميزانية العادية، يلزم توفير ٦٩٠ مليون دولار أخرى للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ونظرا لهذه الزيادات الحادة، ينبغي زيادة التدقيق في فحص مقترحات الميزانية العادية. وذكر أن وفده لا يزال يدعو إلى العمل على تلبية الاحتياجات من خلال إعادة نقل الموارد من الأنشطة التي لم يعد لها داع أو الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة. وإنه يؤيد مبدأ النمو الاسمي الصفري في الميزانيات البرنامجية للمنظمات الدولية. ولذلك، فإنه سينتهج نهجا قائما على الأهلية عند نظره في مقترحات الأمين العام.

١٢١ - وأضاف قائلا إن الميزانية البرنامجية تمثل عقدا بين الدول الأعضاء والأمين العام. ووفقا لما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، يضطلع الأمين العام بالمسؤولية عن تزويد الدول الأعضاء بأكمل صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة لفترة السنتين المقبلة. وإن اتباع نهج قائم على التجزئة في عملية الميزنة، وتقديم طلبات إضافية على أساس مخصص لن يساعدا على إقرار الميزانية البرنامجية المقترحة بتوافق الآراء، ولذا فإن وفده يود الحصول على المزيد من المعلومات بشأن الأنشطة التي ينبغي تبسيطها بموجب تلك الطلبات الإضافية ونتائجها المعتزمة.

١٢٢ - وأضاف قائلا إنه يتعين التقيد بإجراءات الميزانية ومنهجيتها الواردة في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، والتي يجب، وفقا لها أن يتماشى إجمالي مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة، وأولوياتها وحجم صندوق الطوارئ مع مخطط الميزانية البرنامجية الذي سبق أن أقرته الجمعية العامة. ويجب حصر النفقات الإضافية الناجمة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة ضمن مستوى صندوق الطوارئ. ولقد أدت تلك الإجراءات والمنهجية إلى تنشيط عملية الميزنة وقد كان القصد منها ضبط نمو الميزانية عن طريق التزام الصرامة في تحديد الأولويات وإعادة التوزيع. ووفقا لذلك فإن وفده يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بأن يظل مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة. وإنه يتعين على الأمين العام، عند تقديم تقديراته المنقحة، الالتزام بالإجراءات والمنهجية ذات الصلة، وأن يلتزم بأقصى قدر من الانضباط في مجال الميزانية.

١٢٣ - وذكر قائلا إن توافر آليات أقوى في مجال المساءلة هو شرط أساسي لبناء أمانة عامة أكثر حداثة وتبسيطا. وفي هذا الصدد، ذكر أن وفده انتابته خيبة أمل لأن الأمين العام لم يستفد استفادة تامة من السلطة التقديرية المحدودة في مجال

الميزانية التي خوله إياها قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠. وحتى الآن، لم يبذل سوى قدر ضئيل جدا من الجهود لإعادة توزيع الموارد ضمن الأبواب العديدة بالميزانية وفيما بينها. وشدد على أهمية التطبيق الصارم للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم وحث الأمين العام على بذل جهود إضافية لاستخدام الموارد الحالية عن طريق إعادة التوزيع مستخدما سلطته التقديرية قبل أن يطلب مخصصات إضافية. ويمكن تحقيق وفورات إضافية عن طريق تحديد الوظائف التي ينبغي تخفيض رتبها بعد تقاعد أولئك الذين يشغلونها حاليا. وعلاوة على ذلك، يتعين، حيثما أمكن، زيادة عدد الوظائف التي بالرتبة ف-٢ و ف-٣. وإن استعراض الولايات هو طريقة أخرى مفيدة لتحقيق وفورات في التكاليف.

١٢٤ - وأضاف قائلا إن الأمين العام قد أعرب عن عزمه على المضي في تعزيز الروابط بين الدعائم الثلاث للسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وذكر أنه في الوقت الذي يقرّ فيه بضرورة تقديم موارد محدودة لمجالات الأولوية الثلاثة هذه، فإنه يشدد على أهمية استخدام الموارد المالية والبشرية بأقصى قدر من الكفاءة من أجل كفالة تنفيذ الخدمات على النحو الأمثل.

١٢٥ - **السيد أوتلولي** (بوتسوانا): قال إنه يلزم العمل بروح من التراضي وتوافق الآراء لكي يتسنى إشراك جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة في قرارات الميزانية وتقتنع هذه الدول بأن عملية تخصيص الموارد تبين بشكل كامل أولويات المنظمة. وأشار إلى أن التوصل إلى توافق في الآراء تزداد أهميته إلى حد كبير حيث أنه فور اعتماد الميزانية، يجب أن تسدد الدول أنصبتها المقررة كاملة، وفي الموعد المحدد وبدون شروط. وإن الأمين العام بحاجة إلى موارد يمكن التنبؤ بها للاضطلاع بولاياته بطريقة فعالة وفي الوقت المحدد، غير أنه يجب عليه أن يقدم أيضا حسابا سليما بشأن استخدام تلك الموارد.

١٢٦ - وأضاف قائلا إنه، فيما يتعلق بعرض الميزانية البرنامجية، يتفق مع رأي اللجنة الاستشارية بأن نهج التجزئة في إعداد الميزانية لا يخدم مصالح الدول الأعضاء، لأنه يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات وإلى إبطاء وتيرة عمل الأمانة العامة.

١٢٧ - وذكر أن وفده يؤيد الإصلاحات الجارية في الأمانة العامة والإصلاحات الإدارية، التي من شأنها أن تعيد تنشيط المنظمة وتمكنها من التصدي للتحديات الجديدة. ومع ذلك، يتعين أن تكون عملية الإصلاح منصفة ومتوازنة وقائمة على روح الشراكة والمصالح المتبادلة.

١٢٨ - وأردف قائلا إن لجنة بناء السلام أحرزت تقدما مرضيا في سنة عملها الأولى، رغم أنه لا يزال يتعين تنفيذ المزيد من الأعمال. ولذا، فهو يوافق على الموارد المقترحة لمكتب دعم بناء السلام، الذي سيقدم إسهاما قيما في أعمال اللجنة. وأعرب عن ترحيبه أيضا بالتعهدات المالية المقدمة لصندوق بناء السلام.

١٢٩ - وأعرب عن ترحيبه بالتدابير الجارية لتعزيز القدرات في عموم الأمانة العامة، وعن توقعه أن تحظى جميع الدعائم الأساسية لأعمال المنظمة باهتمام متساو. وأشار إلى أن صيانة السلم والأمن الدوليين، رغم أهميتها الحاسمة، لا ينبغي أن تشكل أولوية على حساب التنمية، وأنه ينبغي الحفاظ على إقامة ترابط قوي بين الأولويات المقررة للأمم المتحدة وتخصيص الموارد في الميزانية.

١٣٠ - وأضاف قائلا إن تنمية أفريقيا هي إحدى تلك الأولويات. وإن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يضطلع بدور حيوي لتنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لأفريقيا. ولذا فمن المؤسف أن هناك نقصا في عدد

الموظفين المقرر للمكتب يصل إلى خمسة موظفين بما في ذلك رئيس المكتب، مما ينال من سير أعمال المكتب. وتساءل عما إذا كانت هناك مشكلات تمنع الأمانة العامة من ملء تلك الوظائف، وإذا كان ذلك غير صحيح، فمتى سيتم ملء هذه الوظائف. ويعتبر الانخفاض في الموارد المنتظرة من خارج الميزانية للمكتب شاغلا خطيرا أيضا، حيث أنه سيؤثر تأثيرا سلبيا على الاضطلاع بأنشطة مكثفة في مجال الدعوة من أجل تنمية أفريقيا.

١٣١ - وأعرب عن ترحيبه بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن إعادة توجيه مجال اهتمام أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فإعادة تنظيم أعمال اللجنة ستسفر عن زيادة حجم الخدمات المنجزة لدى المكاتب دون الإقليمية، إلى جانب توفير اضطلاع المقر في أديس أبابا بأعمال الرقابة ووضع الاستراتيجية والتنسيق.

١٣٢ - وختاما أعرب عن موافقة وفده على الموارد المخصصة لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ورحب بتعيين رئيس جديد للمكتب.

١٣٣ - **السيد ولاس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه عندما تضاف المبالغ التقديرية المتصلة بإعادة تقدير التكاليف، والإضافات المتصلة بأنشطة الإصلاح إلى التقديرات الأولية للميزانية التي قدمها الأمين العام، فإن الميزانية الفعلية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد تصل إلى حوالي ٤,٧ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. هذه الزيادة الجامحة في الميزانية هي زيادة لا يمكن تحملها. فيجب أن تصر الجمعية العامة على أن تحدد الأمانة العامة وفورات في التكاليف وأن تحدد أولويات المبادرات الجديدة عند اقتراح ميزانيات مزيدة أو عند تقديم طلبات تمويل إضافية. فمن شأن ذلك أن يشجع على الانضباط في عرض الميزانية، الذي يُعد سمة من سمات حسن الإدارة. والدول الأعضاء تتوقع أن تستخدم الأمم المتحدة مواردها استخداما فعالا قدر الإمكان.

١٣٤ - وأضاف قائلا إن وفده، بالإضافة إلى وفود أخرى، ظل يدعو دائما إلى تحقيق نمو صفري في الميزانية البرنامجية. ولا يبدو أن هذا الأمر أصبح خيارا، في ضوء الميزانية المقترحة الآن. ومع ذلك، يجب على اللجنة الخامسة أن تسعى إلى ضبط الزيادة في الميزانية، في الوقت الذي تكفل توفير أموال كافية للوفاء بولايات المنظمة. فلا يمكن لأي منظمة أن تعمل بدون اعتماد سلم للأولويات في مجال النفقات وإعادة برمجة الميزانيات بغية التقليل من البرامج المتكررة وتلك التي قلّت أهميتها وإعادة توجيه الموارد لمواجهة التحديات والأولويات الجديدة. وإن الإفراط في كثرة الأولويات يؤدي إلى إلغائها.

١٣٥ - وأردف قائلا إنه يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها بشأن نهج التجزئة المتبع في عرض الميزانية، وهو نهج لا يعطي صورة كاملة للاحتياجات في فترة السنتين المقبلة. إن عملية الميزانية تستند إلى شراكة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء التي يتقوض دورها متى ما وجدت أمامها إضافات هائلة، كما هو الحال الآن.

١٣٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي دراسة مقترحات الميزانية بعناية لتحديد وفورات أكبر من مبلغ الـ ١١,٥ مليون دولار الذي حددته اللجنة الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي فحص جميع الإضافات الحالية واللاحقة بغية تحديد ما إذا كان من الملائم العمل بها، وينبغي عندئذ ترتيب أولوياتها، مع مراعاة أهداف الأمانة العامة فضلا عن مراعاة حقائق الميزانية.

١٣٧ - **السيد غيربر** (سويسرا): قال إن الميزانية البرنامجية التقديرية بعيدة كل البعد عن عرض نمو صفري، إذ تضمنت

زيادة قدرها ٢٥ في المائة تقريبا بالقيمة الفعلية، عند أخذ الإضافات في الحسبان. ومن شأن عرض الميزانية القائمة على التجزئة أن يصعّب على الدول الأعضاء تنظيم عملية الميزانية تنظيما فعالا. ولذا فهو يطلب بأن تعرض المقترحات في المستقبل بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب.

١٣٨ - وأضاف قائلا إنه قد سره رؤية تخصيص موارد أكبر لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولتعزيز مكتب دعم بناء السلام. وأشار إلى أن وفده ظل منذ وقت طويل ينادي بتقديم تمويل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به للبرامج الإنسانية وبرامج حقوق الإنسان.

١٣٩ - وأردف قائلا إن هناك ثلاث مسائل تترتب عليها آثار كبيرة في التكاليف وتحظى باهتمام خاص لدى وفده. أولها، أنه في الوقت الذي يشيد فيه وفده بأعمال الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة، فإنه لا يزال يتعين بذل المزيد لتحسين الإدارة بوجه عام بواسطة تعزيز نظم المساءلة والشفافية والرقابة الداخلية. ويتعين تحقيق المزيد من التقدم في مجالات إدارة المخاطر على مستوى المنظمة والإدارة القائمة على النتائج. ويلزم وضع نظام مستقل وشفاف ومهني ومزود بما يكفي من الموارد لإدارة العدل. ويمكن أيضا تحقيق وفورات في التكاليف من خلال جملة أمور منها، تحسين المشتريات وتعيين كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات.

١٤٠ - ثانيا، يجب أن توقف المنظمة تلك الأنشطة التي لم تعد مطلوبة أو قلّت أهميتها. ولذا، فإن وفده يؤيد المبادرات الرامية إلى إعادة إحياء عملية استعراض الولايات.

١٤١ - واختتم حديثه قائلا إن الجمعية العامة بإنشائها مجلس حقوق الإنسان، ملزمة بأن تزوده بالتمويل الكافي من الميزانية العادية. ويجب ألا تعتمد الأنشطة الرئيسية للمنظمة على التبرعات.

١٤٢ - ورهنا بأن تساعد الميزانية في تحقيق الأهداف التي عرضها وفده، فإن وفده على استعداد لقبول زيادة أكبر من تلك التي يفضلها. وينبغي أن تركز مداولات اللجنة على الأولويات الاستراتيجية للمنظمة عوضا عن النظر في مقترحات الميزانية على أساس كل بند على حدة.

١٤٣ - **السيد هانسن** (آيسلندا): قال إن الهدف النهائي لمفاوضات اللجنة الخامسة يتمثل في كفالة أن يزود الأمين العام بالموارد اللازمة للوفاء بالولايات المسندة إليه. فاعتماد نهج متوازن هو أمر حاسم لمعالجة كل مقترح من مقترحات الميزانية. وهذا يعني، أولا، موازنة الموارد المخصصة إزاء الموارد المتاحة عن طريق ضوابط الميزانية، وثانيا، توازن الأهمية المعطاة لمختلف الولايات، مع مراعاة الأولويات الأساسية للأمم المتحدة. وتتجلى تلك الأولويات في الدعائم الأساسية للمنظمة وفي الولايات التي تحددها الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.